المصـــادر

د. حسين الزراعي
قسم اللغة العربية، كلية الآداب
والعلوم الإنسانية، جامعة صنعاء

ملخـص

تسعى هذه المقالة إلى تقديم دراسة جديدة للمصادر في اللغة العربية في ضوء نظرية انشطار الفتحة وبعض توجهات اللسانيات التوليدية التحويلية، وهي دراسة تهدف إلى إعادة وصف المادة التصريفية في ضوء مفهوم النسق ومحاولة ملء الثغرات الموجودة في النسق الصرفي العربي بواسطة قواعد صرفية تستجيب للخصائص الصوتية والصرفية للغة العربية.

الكلمات المفتاحيـة: انشطار الفتحة، النسق، اللا تماثل، اللا تجانس، توسيعات الثلاثي والرباعي.

1ـ نظرية انشطار الفتحة

أفضل دراسة للمصادر في اللسانيات الحديثة قدمت في إطار نظرية انشطار الفتحة للعلامة إدريس السغروشني.[1] ومع أن النظرية أوسع من أن يخصص لها هذا الجزء الضيق من هذا البحث إلا أنني سأكتفي بالتعريف بها وشرح أهم مفاهيمها وتبسيط فكرتها بقدر المستطاع والإحالة على مرجعياتها لمتابعتها من قبل المتخصصين. سنعتمد في هذا التقديم للنظرية على عبد الرزاق تورابي(1996) أساساً.

1ـ1ـ التعريف بالنظرية

يعطي السغروشني(1992) نقلاً عن التورابي(1996) مفهوما لنظرية انشطار الفتحة يقول فيه: " إن الفتحة، في هذا التصور، عنصر يحتوي بالكمون الضمة والكسرة، وتخضع لقانون الانشطار، كانشطار الذرة والخلية. فانشطار الفتحة خاصية تكوينية، وليس خاصية تزمنية، كما عند كرلوتش (1962) kurylowicz. فالإبدال الصرافي فتحة: ضمة وكسرة عند هذا الأخير، نتج تاريخياً عن الإبدال الصواتي، الذي تبدل بموجبه كل ضمة وكسرة فتحة في سياق حروف الحلق، كما في تصريف الفعل. ولهذا يجب أن نميز بين الإبدالين. فالإبدال في "يَذْهَبُ" (بدل يَذْهُبُ أو يَذْهِبُ) إبدال صواتي. والإبدال في حالة "كَرُمَ كَرَماً" إبدال صرافي".

---

(1)- اقترح العلامة إدريس السغروشني البروفيسور في جامعة محمد الخامس نموذجا لدراسة المصادر وأسس بناء عليها نظريته تحت مسمى" انشطار الفتحة" وقام بتطويرها ابتداء من (1987) وجاءت نظريته في الوقت الذي كنا نبحث فيه عن نظرية للصرف العربي. وقد قام مجموعة من طلابه بتلخيصها واستثمارها في دراسته الصرفية والصواتية ومن أبرزهم الدكتور عبد الرزاق تورابي(1996) في دراسته للمصدر الثلاثي، وكذلك الدكتورة ماجدولين النهيبي(2000) في أطروحتها عن الجموع، ولقد توسع الاهتمام بهذه النظرية حتى في الأبحاث الغربية. ونظرا لعدم إقبال الدارسين على الدراسات المغاربية نظرا للتركيز العالي لكتاباتهم وللتقانة اللسانية الخالصة من ناحية وغياب المتخصصين من ناحية ثانية فقد بقيت نظرية انشطار الفتحة إلى جانب أعمال لسانية مهمة عديدة في إطار المكتبات المغاربية. وفي هذا البحث أحاول أن أكمل جهود زملائي باعتباري أحد من تتلمذ على يدي ذلك العلامة في تبسيط النظرية والعمل على تقديمها للقارئ العربي أينما كان.

2.1 الإطار النظري العام للنظرية

يلخص التورابي(1996) نظرية انشطار الفتحة اعتمادا على أعمال السغروشني(1987) و(1991) و(1992) و(1993) على النحو الآتي: " إن الفتحة بعض الألف، وكما أن الألف ليس بأصل، فإننا نفترض أن بعضه،وهو الفتحة، ليست بأصل كذلك. ويفترض أن العلاقة بين الألف والعلتين العاليتين /و/ و /ي/ هي نفسها بين الفتحة والحركتين العاليتين /ُ/ و /ِ/. وكذلك، إذا كان الألف يمثل لـ/و/ و /ي/ في الأسماء والأفعال، فإننا نفترض أن بعضه، وهو الفتحة، يتكشف عن /ُ/ و /ِ/. فالفتحة /َ/ يمكن أن تنشطر في النسق إلى /ُ/ و /ِ/. فهذا التكشف الممكن هو ما نسميه انشطار الفتحة".

3.1 المبادئ الأساسية المشغلة للنظرية

تشتغل النظرية بتطبيق مبدأين أساسيين هما عند السغروشني(1987): مبدأ اللاتماثل، الذي بموجبه يمتنع تجاور الحرفين العاليين/و/ و /ي/ أو الحركتين العاليتين ضمة وكسرة /ُ/ و /ِ/. ومبدأ اللاتجانس، الذي بموجبه يمتنع تجاور الحروف أو الحركات المتجانسة(اجتماع أكثر من واو أو أكثر من ياء أو أكثر من ضمة أو أكثر من كسرة وهكذا.

4.1 النموذج الشجري للنظرية

تقوم نظرية انشطار الفتحة على أخطوطين: أخطوط للثلاثي وأخطوط للرباعي على النحو التالي:

أولاً: أخطوط الثلاثي المبين في التمثيل رقم (1):

(1)

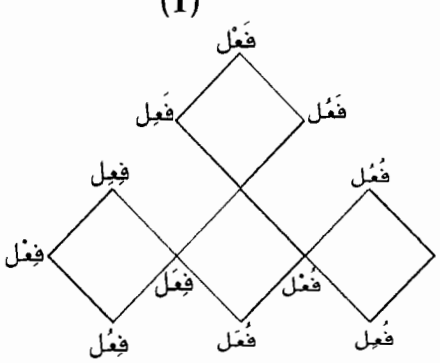

ثانياً: أخطوط الرباعي المبين في التمثيل رقم (2):

(2)

فُعْلُل	فَعْلُل	فِعْلُل	فُعْلّ	فَعْلّ	فِعُل
فُعْلَل	فَعْلَل	فِعْلَل	فُعَلّ	فَعَلّ	فِعَلّ
فُعْلِل	فَعْلِل	فِعْلِل	فُعِلّ	فَعِلّ	فِعِل

من خلال الأخطوطين الثلاثي والرباعي نلاحظ أن عدد الصيغ لا تتجاوز ثلاثين صيغة: اثنتا عشرة صيغة في الثلاثي، وثماني عشرة صيغة في الرباعي وبقية الصيغ نحصل عليها بواسطة توسيعات في الأطراف وفي الوسط، وهذه التوسيعات هي التي عدها الصرفيون القدامى صيغا مستقلة، ولهذا فعدد الصيغ عندهم لا نهائي. كل صيغة من الصيغ الموجودة في الأخطوطين يمكن توسيعها بواسطة زيادات في البداية أو النهاية أو في الحشو(الوسط)؛ فالزيادات التي تقع في النهاية هي [ـة] و[ى] و[ان] و [اء]، وزيادات الوسط غالبا ما تكون علة، والبقية تقع في البداية. وعند الزيادة تطبق مجموعة من القواعد الصواتية ليس مكانها في هذا البحث ولكن نكتفي بالإشارة إليها ومن أهمها القواعد الصرافية الواردة في (3):

(3)

أ- قاعدة مد.

ب- قاعدة حذف العلة.

ج- قاعدة همز.

د- قاعدة مماثلة.

هـ- قاعدة قلب مكاني.

بموجب القاعدة (3أ) نشتق على سبيل المثال (فاعِل من فعَل)، وبموجب القاعدة (3ب) نشتق على سبيل المثال (فعل من فوعل)، ونشتق (أَفْعَل من فَأْعَل) بموجب القاعدة (3ج)، كما نولد بموجب القاعدة (3د) الصيغ المضعفة من قبيل

اشتقاق (فعّل من فعل)، وبموجب القاعدة (3هـ) نشتق (افتعل من اتفعل). فهذه القواعد الصّرافية ضرورية أثناء عمليات توسيع الجذور.

إن مصادر الثلاثي والرباعي لا تخرج عما يولده الأخطوطان، وإذا تغير شيء فإنه يتغير بالزيادة. والشكل اللامتغير في المصدر، بحسب تعبير الترابي(1996) هي الصيغ الاثنتا عشرة في الثلاثي والثماني عشرة في الرباعي. وللحصول على جذوع المصادر، نأخذ جذرا مجردا أو مزيدا، وندرجه في الأخطوط. وسيمكن هذا الإدراج من توليد كل جذور المصدر، والوصول إلى الإمكانات التي يستغلها دون الرجوع إلى الرواية اللغوية(التورابي1996- ص 6).

1-5- تطبيقات على النظرية

إذا نظرنا في أخطوط الثلاثي سنجد أنه يتضمن اثنتي عشر صيغة أصلية بدون توسعة منها أربعُ صيغ تخرق مبدأي اللاتماثل واللاتجانس: فصيغتا (فُعُل) و(فِعِل) تخرقان مبدأ اللاتجانس لتجاور حركتين متجانستين، بينما تخرق صيغتا(فُعِل) و(فِعُل) مبدأ اللاتماثل لتجاور الحركتين العاليتين (الضمة والكسرة). وبقية الصيغ الثماني صيغ منتجة لأنها تحترم المبدأين المذكورين.

تعد صيغة (فَعَل) في أخطوط الثلاثي الصيغة الأصلية الأم التي تتولد منها بقية الصيغ بموجب انشطار كل فتحة فيها إلى ضمة وكسرة. وقد أشرنا في مكان سابق أنها لا تختص بمعنى من المعاني لأنها يمكن أن تستعمل في كل شيء، وهي الصيغة الوحيدة التي لا تختص بمعنى محدد وتعد من وجهة نظرنا مفرغة من أي محتوى دلالي، ويقول الأستراباذي بصددها " اعلم أن باب فَعل لخفته لم يختص بمعنى من المعاني بل استعمل في جميعها لأن الفعل إذا خف كثر استعماله و اتسع الصرف فيه" والصيغة فَعَل تعد الصيغة والقاعدة الأم التي منها تتفرع كل الصيغ الأخرى.

فيما يلي نقدم لائحة ببعض الكلمات الموسعة عن صيغ الثلاثي. نجد في البداية (فَعْل) وهي صيغة منتجة تتولد منها كلمات من قبيل كلمة (ضَرْب) بدون توسعة، وكلمة (رَحْم+ة) الموسعة بالتاء، وكلمة(تَقو+ى) الموسعة بالألف

المقصورة، وكلمة (ليّ+ان) الموسعة بالألف والنون، وكلمة (شيخو+خ+ة) الموسعة بالتضعيف والتاء، وكلمة (شيخو+خ+يّ+ة) الموسعة بالتضعيف وياء النسبة والتاء. فهذه الكلمات ليست صيغا وإنما هي توسيعات لصيغة(فَعْل).

وبنفس الكيفية نقول بأن الكلمات (عِلْم و نِشْدة و ذِكْرى وحِرْمان ولِقْيانة و خِصْية) هي توسيعات لصيغة (فِعْل). ونقول إن الكلمات(كُفْر وقُدْرة و رُجْعى و كُفْران و رُهْباء و حُقْرِيّة و سُؤْدد و لُكْنونة) إنها كلمات موسعة عن الصيغة(فُعْل). كما أن كلمات (طَلَب و مَلَكة و جَمَزى و غَلَيان و صَلاح ونَظافة و حَوَتان و خَصاصاء و كَرَاهية و زَعارّة و رَحَمَوت(ى) وأَتَلال) هي توسيعات لصيغ (فَعَل). وتعد الكلمات (حَلِف وسَرِقة وصَهِيل و نَمِيمة و وَلِيديّة و نَائِل وصَاهِلة) توسيعات مولدة من صيغة (فَعِل). كما تعد الكلمات (كِبَر وعِدَوان وخِيَلاء و كِتَاب و إِمَارة و عِبَاقية وكِذَاب وهِجَّيري ودِفَعى و خِيَرة) توسيعات مولدة عن صيغة (فِعَل). ونقول عن الكلمات(هُدَى و خُيَلاء و سُكَات و دُعَابة و سُحَفنية و وُلَيدية و رُجَعان و بُرَاكاء وتُدَرأ) بأنها كلمات موسعة عن صيغة(فُعَل). كما أن الكلمات (مَؤُنة و قَبُول ولَصُوصية و أَلُوكة و سَاكُونة وغَلُبّة) كلمات موسعة عن صيغة (فَعُل).

أما الصيغ الأربع المتبقية فعلى الرغم من أنها صيغ سيئة التكوين وغير منتجة، نظراً لأنها تخرق مبدأي اللاتجانس واللاتماثل، إلا أننا نعثر على كلمات قليلة مسموعة ولا تخضع للقياس والتوليد. فنجد (الكلمات(حُرُم(ة) و جُلُوس و سُهُولة و عُبُودية وغُلُبّة وغُلُبّى و أُحْدُوثة) الموسعات عن (فُعُل). ونجد الكلمات (ضِحِك و جِبِلّة وغِلِبّى و عِرِفان و مِكِّيثي و مِكِّيثاء و إِهْجِيري و إِهْجِيراء و سِحِفنية) الموسعات عن (فِعِل). ونعثر على توسيعات نادرة لصيغة(فُعِل) من قبيل الكلمات(عُتِيّ و حُضُّيضي). وعلى توسيعات نادرة لصيغة (فِعُل) نحو (فِيُوض و شِيُوخة و شِيُوخِيّة).

بنفس الكيفية يشتغل أخطوط الرباعي، وكل رباعي مزيد لا يعد صيغة مستقلة وإنما يعد توسيعا للصيغة التي انطلق منها.

2ـ مصادر الأفعال الثلاثية في انشطار الفتحة

لن ننشغل في هذا المكان بإحصاء مصادر الأفعال فهي مثبتة في عدد واسع من المصادر والكتب. وما سوف يكون محور اهتمام يدور حول بعض المصادر التي خرجت عن النسق الصرفي المنتظر، مستعملين انشطار الفتحة في التفسير لها.

تواجهنا أحياناً أفعال من قبيل الفعل (صَعَد) المتعدي الذي تنتجه (فَعَل) الخاصة بالأفعال المتعدية، ولا ننتظر أن نعثر على (صعِدَ) أو (صعُدَ) متعديتين لأن (فعِل) و(فعُل) تطردان في اللازم لا في المتعدي. ومن المعلوم أن (فَعَلَ) تعطي كمصدر لها (فَعْلا) فنقول: (ضرَب ضرْبا ووعد وعْدا ونَصر نصْرا) لأن (فَعَلَ) في انشطار الفتحة تعطي (فعْل) باختلاس حركة العين، وكنا ننتظر أن نجد (صَعَد صَعْدا) وليس (صَعَد صُعُودا)؛ حيث (صعود) تنطلق من (صَعِدَ) اللازمة لا من (صَعَدَ) المتعدية. ونجد عند الصرفيين أن (صَعَد) قد تكون لازمة مثل (جلس) وتُضَم إلى لائحة أفعال المعالجة التي تنتج كمصادر لها(فُعُول) من قبيل(قدم قدوما) و(لصِق لصوقا). وباستعمال مفاهيم انشطار الفتحة نجد أن ثمة ثغرة في النسق، ونعتقد أن هناك(صَعِدَ) اللازمة لم تأت بها الرواية، و أن المصدر (صُعود) ينطلق من (صعِد) لا من (صعَد).

والحجة على ما تقدم هو أن هناك فرقاً ما بين صَعَد وصَعِد الواردة في (4أ) و(4ب):

(4)

أ- صَعِد الرجلُ

ب- صَعَد الرجل الجَبَلَ

فالبنية (4أ) تختلف عن البنية (4ب) من حيث أن ممارسة الحدث في الأخيرة انتقلت من الفاعل إلى المفعول، بينما بقيت ممارسة الحدث في الأولى منجزة من قبل الفاعل ولم تنتقل إلى مفعول، شأنها شأن (حَزِنَ).

بالنظر إلى ما تقدم، وإلى ما افترض في الفاسي الفهري(1997) من أن الأصل في الجذور المعجمية هو اللزوم ثم يقع تعديتها في مرحلة لاحقة، ننتظر أن نجد في المدخل (فهم) كلا من (فَهَم) الطالب الدرس و(فهِم) الطالبُ؛ حيث يمارس الحدث في الثانية على الفاعل (الطالب)، بينما يمارس الحدث في الأولى على المفعول من قبل الفاعل.

فممارسة الحدث في الأفعال اللازمة تختص بالفاعل ولا تفرَغ بالضرورة في المفعول. وعلى هذا الأساس ننتظر أن تكون هناك (لَصَق) المتعدية و(لصِق) اللازمة؛ اللتين نجدهما في(5):

(5)

أ- لَصَقَ الطالب منشوراً.

ب- لصِق لصوقا.

حيث (لَصَقَ) في (5أ) يأتي مصدرها على (فَعْل) فنقول: (لَصَقَ لَصْقاً). أما (لصِق) اللازمة في (5ب) فيأتي مصدرها على (فعول) ومنها(لصِق لصوقا).

في إطار انشطار الفتحة ننتظر أن (فَعَل) يتولد منها، وبدون الرجوع إلى الرواية، (فعِل) و (فعُل). فإذا وجدنا في الرواية (عَرَف)المتعدية فإنه يمكن توليد اللازم منها بتشطير فتحة/ـَ/ العين إلى ضمة /ـُ/ أو كسرة/ـِ/، فنحصل على (عرِف) بنفس الكيفية التي تولدت بها (صعِد). وهكذا نجد أنه من الممكن ملء الثغرات الموجودة في النسق دون الرجوع إلى الرواية. وإذا كان العكس بحيث نجد (فَعِل) و(فَعُل) ولا نجد (فَعَل) فإن انشطار الفتحة تفترض أن نعيد هاتين الصيغتين إلى منطلقهما (فَعَلَ)؛ فكلمات (حزِنَ و حزُن) و(خبِر) و(خبُر) تؤول في انشطار الفتحة إلى (حزَن) و(خبَر).

الشيء الملاحظ هنا أن الأصل في انشطار الفتحة هو التعدي، واللازم مشتق منه عن طريق انشطار الفتحة. بخلاف الفرضيات المقدمة في الفاسي الفهري(1997) التي مؤداها أن الأصل هو اللزوم في المعجم ثم تقع تعديته في التركيب إما بواسطة تغيير حركي للصائت الداخلي كما في تغيير (حزِن) إلى (حزَن)، أو بواسطة مورفيمات للتعدية مثل الهمزة أو التضعيف. على أن هذا الاختلاف ما بين الفرضيات الصرفية التي تنطلق من انشطار الفتحة، وما بين الفرضيات المعجمية للتعدية والتلزيم قد يكون له ما يبرره.

ومن بين ما تنبِّه عليه انشطار الفتحة بخصوص وجود ثغرات في النسق ما نجده في (سمِع)؛ حيث أغلب الأفعال المتعدية (الثلاثية) يكون مصدرها على وزن (فَعْل) من قبيل: (أخذ أخذاً وفتح فتحاً وحَمَدَ حمداً وأَكَلَ أَكْلاً). لكننا نجد

(سمْعاً) مصدرا لـ(سمِع) اللازم، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن (سمْعاً) هي أصل في (سَمَعَ) التي لم تأت بها الرواية لا في (سمِع) التي كنا ننتظر منها (سموعا).

نجد من بين المصادر الأصلية صيغة (فُعُل) وهي صيغة سيئة التكوين لتجاور متجانسين(خرق مبدأ اللاتجانس) وتلجأ اللغة العربية إلى تخفيف هذا الخرق بإدراج علة ليست من أصل الكلمة من قبيل (الواو) في (فُعُول)، للتخفيف من ضغوط الصيغة السيئة التكوين. على سبيل المثال نجد أن مصدر أغلب الأفعال الدالة على معنى ثابت يكون على وزن (فُعُولة) مثل: (يبس يُبُوسة وملَح مُلُوحة) فالواو أدرجت للتخفيف من الضغوط الصواتية التي لحقت بالمصدر نتيجة خرق مبدأ اللاتجانس.

من بين أهداف العمل اللساني اليوم هو وضع اللغات في أنساق بحيث نملأ الفراغات التي نتجت عن سقوط في الرواية لأسباب نجهلها إذا كانت ثمة فراغات، وتصحيح ما هو خارج عن النسق بما يمكن من استجابته للنسق. لأن اللغة نسق بيولوجي وليست خاضعة للفوضى. فكرة أن نكون صارمين ونحتكم إلى السماع سببت مشاكل في تعليم اللغة؛ إذ أن المصادر السماعية كثيرة جداً ويصعب ضبطها وحين نخضعها للنسق نكون في الاتجاه الصحيح وفي مراحل متقدمة من فهم الطبيعة البيولوجية للغة، ومن أهمية اطراد النسق اللغوي.

كذلك نجد الأفعال(قام وصام ونام وهام وعام وخاف). فهذه الأفعال لا تسلك سلوكا موحدا مع مصادرها مع أنها موجودة في نسغ صرفي واحد؛ فكلها من نمط الثلاثي الأجوف، وكلها لازمة ومع ذلك نجد في مصادرها ما يأتي على (فعْل) ومنها ما يأتي على (فِعال) ومنها ما يأتي على الاثنين معا. فالأفعال(قام وصام وهام) يأتي مصدرها (قياما وصياما وهياما) على التوالي، أما (نام وعام وخاف) فيأتي مصدرها (نوما وعوما وخوفا) على التوالي. ولا نجد إلا (صام) التي يأتي منها(صوما وصياما).

بالنسبة إلى(قام) لم يرد فيها (قَوْماً) و(نام) لم يرد فيها (نياماً) لأن (قوم ونيام)قد انصرفتا إلى الجمع، وتجنبا للالتباس مع الجمع هجرت (قوم) في قام وهجرت(نيام) في نام. ففي هذه الحال لا إشكال في غياب المصدرين من النسق.

والمبدأ الذي يبدو أنه مطرد هو أنه حينما يوجد مصدر ينصرف إلى معنى آخر (وخصوصا الدلالة على الجمع لأن المصادر لا تحيل على الجمع) غير المعنى الموجود في الفعل فإن هذا المصدر يُتْرك وإن كان يحترِم النسق. وقد احتفظ الفعل (صام) بالمصدرين في النسق(صوم وصيام)، ولكن الأمر غير مبرر مع (هام) و(عام) حيث مصدر الأولى(فِعال) وسقط منها(فَعْل)، ومصدر الثانية(فَعْل) وسقط منها (فِعَال) الأمر الذي قد يعود إلى الرواية.

لقد تمكنت الدراسات التي أنجزت لحد الآن في إطار هذه النظرية من تقديم تفسيرات علمية ومنهجية للعديد من الإشكالات من قبيل: لماذا تكون مصادر الأفعال مطردة في بعض الأحيان وتخرج عن الاطراد في مواضع أخرى؟ كما أن النظرية أسهمت بشكل كبير في تنظيم النسق الصرفي وسد الثغرات التي غابت عن الرواية. بالإضافة إلى أنها أسهمت بشكل كبير في تنظيم المداخل المعجمية ووضع آليات مضبوطة لتنظيم الدخيل والمعرب وتمييزه عن الأصيل، أضف إلى ذلك أنها نظمت مسارات جموع التكسير وقضايا التعدي واللزوم وغيرها.

لقد تم استثمار النظرية في قضايا أوسع من ذلك منها قضايا تتعلق بالعروض والنظام المقطعي للكلمة العربية. ونعلم أيضا أنه تم استثمارها في قضايا تتصل بالصواتة ومبادئ التأليف الصواتي للكلمة العربية فهي بحق نظرية عربية محضة وقد نشأت انطلاقا من خصوصيات اللغة العربية خصوصا واللغات السامية عموما. مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما قدم هنا بغرض تبسيط مفاهيم النظرية وتقديمها للمهتمين لا يغطي كل ما تتضمنه النظرية، فهناك العديد من القضايا المرتبطة بالأساس النظري لم نتعرض لها في هذا السياق لأغراض التبسيط، وقد أشرنا إلى مرجعياتها الأساسية في البداية.

3ـ الطبيعة المقولية للمصادر

تميز اللغة العربية بين نوعين من المصادر: النوع الأول ما يسمى بمصادر الأفعال infinitive ويندرج ضمن الدراسات الصرفية، وهو ما قدمنا له قبل قليل في إطار انشطار الفتحة. والنوع الثاني المصدر الذي يقابل ما يسمى باسم الحدث event noun في الأدبيات الغربية. وهذا الأخير يدخل ضمن الدراسات المعجمية والتركيبية الذي هو محور النقاش فيما يلي:

4ـ اسم الحدث

يعد المصدر(اسم الحدث) ذا طبيعة مقولية مزدوجة بناء على الفرضيات المقدمة والمستدل عليها في أعمال كثيرة (الفاسي الفهري (1986) و(1990) و(1990)، و(1993)، و(1997)) و قريمشو(1990)، Grimshaw و شومسكي (1995) Chomsky وأحمد عقال(1996) و(1999) و حسين الزراعي (2004). فهو اسم من الخارج، وفعل من الداخل.

ومن أهم الحجج المقدمة على الازدواج المقولي لاسم الحدث الحجج التي تأتي من النظريات الإعرابية. لقد استدلت العديد من الدراسات المنجزة في إطار اللسانيات التوليدية (ستول(1981) Stwel وشومسكي(1981) Shomsky وأبني(1987) Abny والفاسي الفهري(1990) و (1993) وأحمد عقال وحسين الزراعي(2004)) على أن مسنِدات الإعراب case assiners هي الفعل والحرف من بين المقولات النحوية، وأن متلقّيات الإعراب case reciever هي الاسم والصفة. ونظرا لأن المصدر يتلقى الإعراب من العوامل الخارجية الداخلة عليه ويسنده في نفس الوقت إلى فضلاته فإنه يعد مقولة مزدوجة. وهناك حجج أخرى غير إعرابية مبنية على أساس الزمن والحدث: فالفعل فيه زمن وحدث، والاسم يخلو من الزمن والحدث، والمصدر يتضمن الحدث ويخلو من الزمن؛ فالمصدر على هذا الأساس يتضمن خاصية للأفعال وهي الحدث وخاصية للأسماء وهي الخلو من الزمن.[2]

يعد الالتباس الحاصل في اسم الحدث من بين الإشكالات المطروحة في الأدبيات الحالية وقدمت له دراسات من منطلقات عدة، فتارة يدرس ضمن المركبات الاسمية والحدية(أحمد عقال(1999)) وتارة يدرس دراسة معجمية (قريمشو Grimshaw(1990)) والفاسي الفهري(1999). وقد ميز عقال(1999) بين أربعة ورودات لاسم الحدث من خلال عبارة(أكل الدجاج) التي تفرز أربعة تأويلات مختلفة نمثل لها بالبنى الواردة تحت (6):

(2)- يلعب وجود (الزمن والحدث) وغيابهما دورا في تمييز المقولات: فوجود الزمن والحدث معا في المقولة يجعلها (فعلا)، وغيابهما من المقولة يعني أنها (اسم أو صفة محضة) ووجود الزمن وغياب الحدث يعطينا مقولة الظرف، ووجود الحدث وغياب الزمن يعطينا مقولة (المصدر). ويمكن أن نشتق من هذه الفكرة سمات مقولية لأربع مقولات على هذا النحو التالي:

- الفعل [+زمن + حدث]، الظرف [+زمن – حدث]، المصدر [+حدث – زمن]، الاسم والصفة المحضة [– زمن – حدث].

(6)

أ- أدهشني أكل الدجاج للحبوب

ب- يطيب لي أكل الدجاج

ج- أدهشتني طريقة أكل الدجاج للحبوب

د- هذا الحَب هو أكل الدجاج لا أكل الحمام

التأويل الأول يتجلى في(6أ) ويحمل على أساس أن المضاف إليه (الدجاج) منفذٌ للحدث في الوظيفة الدلالية، ومحورٌ في الوظيفة التداولية. والتأويل الثاني يظهر في البنية(6ب) الذي يحمل على أساس أن المضاف إليه (الدجاج) ضحيةٌ في الدلالة ومحورٌ في الوظيفة التداولية. والتأويل الثالث تجسده البنية(6ج) ويتم بالنظر إلى الطريقة التي ينفذ بها الحدث، ويكون الحدث نفسه هو المحور تداوليا. والتأويل الرابع نجده في البنية (6د) الذي يحمل على أساس ما يسمى في الأدبيات الغربية باسم النتيجة result noun ويتم فيه التأويل على أساس نوع الأكل الذي يأكله الدجاج؛ أي ما إذا كان حبوبا أم شيئا آخر. وكل واحد من التأويلات الأربعة له نتائجه وانعكاساته على المستوى المعجمي والدلالي والتركيبي.

المراجع:

1. تورابي، عبد الرزاق(1996)،مصدر الثلاثي في اللغة العربية، أبحاث لسانية، المجلد:1، العدد:2- نوفمبر، ص:1- 31.
2. حسان، تمام (1973): اللغة العربية مبناها ومعناها.الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة.
3. الدويني، جمال الدين أبو عمرو عثمان(ق.6- 7هـ): الشافية. تحـ:حسن أحمد عثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة.ط1. 1995.
4. الراجحي، عبده (2004): التطبيق الصرفي،دار النهضة الهربية، بيروت- لبنان.ط1.رقم(31).
5. الزراعي، حسين(1999): التراكيب المتطابقة في الجنس. دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب.
6. الزراعي، حسين (2004) إعراب الجر والأنظمة الإعرابية عبر اللغات، دراسة تركيبية ودلالية صرفية، وزارة الثقافة والسياحة – صنعاء.
7. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(ق.6هـ):المفصل في صنعة الإعراب.تحـ:علي أبو ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط.1. 1993.
8. السغروشني، إدريس(1987): مدخل للصواتة التوليدية، دار توبقال للنشر.ط1.
9. السغروشني، إدريس(1998- 2003):برنامج المحاضرات الأسبوعي لطلبة السلك الثالث.
10. السوسوة، عباس(2004):دراسات في المحكية اليمنية. وزارة الثقافة والسياحة- صنعاء.
11. عبد التواب، رمضان (1994): فصول في فقه اللغة العربية. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3.
12. الفاسي الفهري، عبد القادر(1990):البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة.دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
13. الفاسي الفهري، عبد القادر(1997):المعجمة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية.المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
14. الفاسي الفهري، عبد القادر(1998):المقارنة والتخطيط في البحث اللساني.دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
15. Akkal, A.: 1996,Word Order Related Issues in Standard Arabic, A minimalist Approach. *Linguistic Research*, vol.1, N.1, 1996,101-120.
16. Akkal, A.: 1999. On the Internal Structure of the Construct State in Arabic. Within Fassi Fehri(1999)and others, IERA,Rabat.
17. Chomsky, N.: 1995, *The Minimalist Program*. The MIT Press, Cambridge, Mass.
18. Chomsky, N.: 1998, Minimalist Inquiry. the framework, *MIT Occasional Papers in Lingu istics* 15.
19. Chomsky, N.: 1999, Derivation by phase. *MIT Occasional Papers In Linguistics* 18.
20. Chomsky, N.: 2001, Beyond Explanatory Adequacy. *MIT Occasional Papers In lingu- stics*.